

الانتخابات كآلية لتعزيز التنمية السياسية في الجزائر (1995 – 2014)

باقي ناصر الدين

أستاذ و باحث في العلوم السياسية

جامعة الجزائر 3

ملخص :

إن الانتخابات بشكل عام تعتبر مظهرا من مظاهر الديمقراطية و هي بالتالي مؤشر قوي على وجود و تحقق التنمية السياسية خاصة و أنها الحل لأزمة المشروعية و مقياس للمشاركة السياسية ، فمن خلال استعراض مجموعة من المحطات الانتخابية في الجزائر يمكننا استخلاص ما مدى تحقق التنمية السياسية خاصة في ظل سعي النخبة السياسية عموما و النخبة الحاكمة خصوصا للبحث عن آلية تحقق لها الشرعية السياسية و بالتالي بقائها في السلطة.

الكلمات المفتاحية : الانتخابات – التنمية السياسية – النخبة السياسية

Résumé :

Elections in general is a manifestation of democracy, and is therefore a good indicator of the presence and reach a political development, especially that it has the solution to the crisis of legitimacy and a measure of political participation, and through an examination of a series of by Algerian elections, we can learn the extent to which the political, broadly in line with the efforts of the political elite and the ruling elite, especially in the search for a mechanism audit have political legitimacy.

Key words : election - political development - the political elite

مقدمة:

تعتبر الانتخابات بشكل عام مظهرا من مظاهر الديمقراطية ، و هي بذلك مؤشر قوي على وجود و تحقق التنمية السياسية ، خاصة و أنها الحل لأزمة المشروعية و مقياس للمشاركة السياسية ، و من خلال استعراض مجموعة من المحطات الانتخابية في الجزائر يمكننا من استخلاص مدى تحقق التنمية السياسية ، خاصة و أن دساتير الجزائر أقرت هذا الحق نقلا عن الدساتير الفرنسية التي نصت على حق الاقتراع العام في دستوري 1948 و 1958 ، و هذا ما تجسد في دستور

1996 الذي أرسى قواعد التعددية الحزبية و كرس قاعدة التداول على السلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع ؛ و هي بهذا الشكل أداة من أدوات الاستقرار السياسي و البناء المؤسسي كما من شأنها أن تفرز نخبة سياسية قوية تقود البلاد في المستقبل ، فإلى أي مدى يمكن أن تكون الانتخابات آلية لتعزيز التنمية السياسية في الجزائر ؟

عرفت الجزائر انفتاحا سياسيا في سنة 1989. بمناسبة الدستور الجديد الذي جاء بعد ضغط كبير كان سببه أحداث 5 أكتوبر 1988 ، هذا الانفتاح سرعان ما كلل بالفشل بسبب توقيف المسار الانتخابي الذي أدخل الجزائر في دوامة من العنف استمرت لعشرية من الزمن في خضمها كانت النخبة الجزائرية تبحث عن مخرج لها يكرس لها الشرعية و يخول لها القيام بإصلاحات تمكنها من تجاوز الأزمة ، و كان الانتخابات هي الآلية الحقيقية لذلك لأنها الأداة الرئيسية التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه و بالتالي اختيار مصيره ، و من خلال استعراضنا لمخطي الانتخابات الرئاسية و التشريعية يبرز دور الانتخابات كآلية لتعزيز التنمية السياسية في الجزائر.

1- انتخابات الرئاسة لسنة 1995 (أول انتخابات تعددية) :

رغم أن هذه الانتخابات جاءت في ظروف سياسية وأمنية خاصة إلا أنها وصفت بالتعددية و الديمقراطية حيث ضمت أربع مرشحين ، فاسحة المجال لأول مرة لمرشح محسوب على التيار الإسلامي هو السيد "محفوظ فحناح" ، و أعادت هذه الانتخابات التي فاز بها مرشح الجيش "اليمن زروال" الشرعية للنظام السياسي ، كما أنها عرفت أعلى نسبة مشاركة حيث بلغت 75,35% ، الأمر الذي مثل تعبيرا عن قبول قاعدة عريضة من الشعب لسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن و الاستقرار و وضع حد للصراع الذي احتل الأولوية على أجندة قطاعات واسعة من النخبة و الشعب¹.

الجدول رقم (1): يمثل تفاوت نسبة المشاركة في الانتخابات ما بين 1990 إلى غاية رئاسيات 1995

الانتخابات الرئاسية 1995		الانتخابات التشريعية 1991		الانتخابات البلدية 1990		المشاركة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
	15 261 731		13 258 554		12 841 769	المسجلين
75,35	11 500 209	59,00	7 822 625	65,15	8 366 760	المقترعين
24, 65	3 761 522	41,00	5 435 929	34,85	4 475 009	الغائبين
2,28	347 722	6,97	924 096	2,97	381 972	بيضاء/ملغاة
73,07	152 507 11	52,02	6 897 719	62,18	7 984 788	المعتبرة

المصدر: رياض الصيداوي ، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر ،

<http://riadh16.blogspot.com>

جدول رقم (2) : نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995

المرشح	الانتماء الحزبي	عدد الأصوات	النسبة المئوية
اليامين زروال	مرشح حر	7,088,618	62%
محفوظ نوح	حركة مجتمع السلم	2,971,974	26%
سعيد سعدي	حزب التجمع من أجل الثقافة	1,583,482	8%
نور الدين بوكروش	حزب التجديد	443,144	4%
عدد المسجلين	15969904		
عدد الناخبين	12087281		
عدد الأصوات المعبر عنها	11619532		
عدد الأصوات الملغاة	347722		

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 72 ، 26 نوفمبر 1995

فتحت هذه الانتخابات المجال للنخبة الحاكمة الجديدة لتقديم أفكارها الرامية لتحقيق التنمية السياسية من خلال دستور 1996 الذي ركز على حق التداول على السلطة عن طريق الانتخابات التعددية و حق الممارسة السياسية بإنشاء الأحزاب ، و كانت أول تجربة في ظل هذا الدستور ، من خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997.

2- الانتخابات التشريعية لسنة 1997 :

شجعت هذه الانتخابات النخبة السياسية من النخب الحزبية و نخب المجتمع المدني على المشاركة، حيث قدمت النخبة الحاكمة ضمانات بهذا الخصوص تمثلت في إصدار قانون جديد خاص بالانتخابات من قبل مجلس انتقالي معين ، و تم تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات ضمت ممثلي الأحزاب السياسية و المجتمع المدني ، بالإضافة لمراقبين دوليين² ، و قد بلغت نسبة المشاركة فيها 65,60% أما نسبة الامتناع فبلغت 40,34% ، عكس ذلك حجم الأحزاب المشاركة و الذي بلغ 39 حزب يتنافسون على 380 مقعدا في البرلمان³ ؛ مثلت انتخابات 05 جوان 1997 استمرارا لمشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة حيث شهدت نجاحا باهرا حققه الحزب الجديد " التجمع الوطني الديمقراطي" (RND) الذي تأسس قبيل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر، و اعتبر ذلك انتصارا للقيادة السياسية ممثلة في شخص الرئيس "زروال" ، أي هو دعم للمشروع الرئاسي الذي مثله ، كما عبرت عن قبول السلطة بالتعايش مع ما تسميه بالإسلام المعتدل، فحصلت كل من حركتي حماس والنهضة مجتمعيتين على 103 مقعدا،

كما نجحت السلطة في إكساب انتخابات شرعية من خلال مشاركة ثلاثة أطراف مضمن على عقد روما* في هذه الانتخابات.

1- الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 :

قدم الرئيس "اليمين زروال" ضمانات من خلال خطابه ، تعهد فيها بتنظيم انتخابات حرة و نزيهة توفر كل الظروف لتحقيق الديمقراطية اللازمة من أجل التنافس السياسي المفتوح ، و كذا تطمينات الجيش بعدم التدخل في الشأن السياسي و التأكيد على الحرص على توفير كل الظروف الملائمة لإجراء هذه الانتخابات في جو يسوده الأمن و الأمان ، و من بين الإجراءات المتخذة تنصيب القاضي في "محكمة لاهاي" ، السيد "أحمد بجاوي" رئيسا للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية ، و تعيين السيد "إسماعيل حمداني" رئيسا للحكومة و مكلف بتنظيم الانتخابات.

و بعد هذه الضمانات و الحوافز التي قدمت للأحزاب السياسية و الرأي العام ، عملت الأحزاب على تقديم مرشحها لهذا الاستحقاق ، لكن المجلس الدستوري فصل في 28 ملف ترشح ليستقر على ستة مرشحين هم: عبدالعزيز بوتفليقة مولود حمروش ، مقداد سيفي ، أحمد طالب الإبراهيمي ، حسين آيت أحمد ، يوسف الخطيب ، عبدالله جاب الله و الملاحظ هنا هو أن أغلبهم كانوا من أبرز مناضلي جبهة التحرير الوطني كما أن برامجهم الانتخابية حملت نفس الرؤى كالعامل على تحقيق العدالة الاجتماعية و ترقية حرية الصحافة و تدعيم الديمقراطية و يتم ذلك كله من خلال السعي لتحقيق التنمية في كل المجالات و خاصة التنمية السياسية. لكن ما ميز هذه الانتخابات هو انسحاب المرشحين الستة بحجة أن الانتخابات قد حسمت بسبب ميل الكفة لمرشح الإجماع الوطني "عبدالعزیز بوتفليقة" ، الذي كان واضحا من خلال الإقبال الشعبي على حملته الانتخابية ، و باعتبار أن أغلب الأحزاب و القوى السياسية الكبرى و منظمات المجتمع المدني و حتى شيوخ الزوايا ، قد ساندته و قامت بتزكيته ، كما اعتبر أنه مرشح المؤسسة العسكرية ليكون وزيرا لدفاعها ؛ إلا أن الانتخابات أجريت في موعدها ، لكن بمرشح واحد و أخذت صبغة الاستفتاء ، ليحصل فيها "بوتفليقة" على 73,79% من الأصوات ، و تصل نسبة المشاركة إلى 60,25%⁴.

و لعل الالتفاف حول "بوتفليقة" كانت له دوافعه ، فقد عبر عن نيته في جمع شمل الجزائريين من خلال المصالحة الوطنية ، و تكريس الديمقراطية من خلال تحقيق التنمية السياسية الشاملة بما يضمن حق التداول السلمي على السلطة ، لكن يرجع الكثيرون أن سبب الإجماع على الرئيس بوتفليقة هو باعتباره حلا توفيقيا يرضي جميع النخب المتصارعة لاسيما بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات المدنية داخل السلطة و كذا المعارضة.

جدول رقم (3) : نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999

الرقم	المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
01	عبدالعزیز بوتفلیقة	7,445,045	73,79
02	أحمد طالب الإبراهيمي	1,265,594	12,23
03	عبدالله جاب الله	400,080	3,95
04	حسين أيت أحمد	321,179	3,18
05	مولود حمروش	314,160	3,9
06	مقداد سيفي	226,139	2,24
07	يوسف الخطيب	121,414	1,22

المصدر: الجريدة الرسمية - عدد 29، 21، أفريل 1999 (بتصرف)

2- الانتخابات التشريعية لسنة 2002 :

عرفت هذه الانتخابات عودة جبهة التحرير الوطني (FLN) ، إلى الساحة السياسية بقوة ، و هو ما اعتبر تبادلا للأدوار مع التجمع الوطني الديمقراطي المحسوب على النظام ، و إعادة لتقسيم الخريطة السياسية من أجل كسب شرعية أكبر للنظام الذي عان من أزمة هوية بعد أحداث منطقة القبائل 2001 التي جاء على إثرها التعديل الجزئي للدستور 2002 ؛ و رغم تعهد النخبة السياسية الحاكمة بضمان نزاهتها من خلال إصدار الرئيس "بوتفليقة" منشورا خاصا يقضي بتسليم محاضر الفرز لممثلي المرشحين و يضمن حياد الإدارة ، وهذا بعد مطالبة الأحزاب بتوفير آليات قانونية تقلل من التزوير⁵ ، لكن في الأخير جاءت نسبة المشاركة ضعيفة جدا حيث لم تتعدى 46,09% في 46 ولاية بينما شهدت مقاطعة في مناطق القبائل حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية "تيزي وزو" إلى 1,5% و 2,5% في ولاية "بجاية"⁶ التي يمكن تفسيرها بعوامل ثقافية و اجتماعية مرتبطة أساسا بالمستوى الثقافي للجزائريين ، كما أن الأحزاب فشلت في عملية التعبئة الجماهيرية⁷ و أصبحت هناك أزمة ثقة و قطيعة بين النظام و الأحزاب و الطبقة الشعبية. و قد شهدت نتائج هذه الانتخابات نجاحا للأحزاب الإسلامية و كذا حزب العمال و تراجعاً كبيراً للأحزاب التي عارضت الانتخابات بسبب أحداث منطقة القبائل.

3- الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 :

جاءت هذه الانتخابات في ظل تحسن الأوضاع الأمنية و الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر مما هيئ الظروف المناسبة للعمل السياسي للأحزاب و منظمات المجتمع المدني ، كما عرفت هذه الانتخابات آليات قانونية جديدة و ضمانات سياسية لتعزيز صحة و مصداقية و نزاهة الانتخابات ، كصدور قانون معدل للقانون العضوي للانتخابات ، و التزام المؤسسة العسكرية بالحياد عن طرق إلغاء التصويت في الشككات ، و التعبير عن احترام الصناديق حتى إذا كان الفائز من التيار الإسلامي⁸ ؛ و هذا ما اعتبر مؤشر للعودة الرسمية للحكم المدني⁹ ، كما عرفت هذه الانتخابات لأول مرة قبول ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية وهي "لويزة حنون" رئيسة حزب العمال ، في خطوة هامة للمساواة بين الجنسين ، كما يعتبر مؤشرا إيجابيا للديمقراطية من أجل تحقيق التنمية السياسية. كما شهدت هذه الانتخابات خلافا بين "بوتفليقة" و رئيس الحكومة الأمين العام لجهة التحرير الوطني "علي بن فليس" حول دعم هذا الأخير لترشح الرئيس لعهدة ثانية ، مما أحدث انقساماً كبيراً بين نخبة الحزب الحاكم ، بين مؤيد لبوتفليقة و آخرون لبن فليس الذي أعلن ترشحه ، مما انجر عنه تشكل ما سمي بالحركة التصحيحية داخل الحزب العتيد ، التي أيدت بوتفليقة و أطاحت بب فليس في هذه الانتخابات و التي جاءت نتائجها كالآتي :

جدول رقم(4) : نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004

الرقم	المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
01	عبدالعزیز بوتفليقة	8,651,723	83,49%
02	علي بن فليس	653,951	07,93%
03	عبدالله جاب الله	511,526	04,84%
04	سعيد سعدي	197,111	01,93%
05	لويزة حنون	101,630	1,16%
06	علي فوزي ربايعين	63,761	00.64%

المصدر: الجريدة الرسمية - عدد 24 ، أفريل 2004 (بتصرف)

إن إعادة انتخاب بوتفليقة بهذه النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه و التي حقق خلالها انجازات لا يمكن إنكارها سواء على صعيد إعادة الاستقرار و الأمن ، من خلال برنامج الوئام المدني الذي طبقه بعد شهور قليلة من نجاحه في دورته الرئاسية الأولى أو من خلال الانجازات الاقتصادية التي حققها حيث شهد الوضع الاقتصادي انفراجاً عما كان عليه قبل توليه الحكم كما تعتبر العهدة الثانية حصانة شرعية ضد أي خصوم و فرصة لاستكمال برنامجه الرامي إلى الإصلاحات في شتى الميادين.

اعتبرت هذه الانتخابات الأكثر نزاهة و مصداقية منذ الاستقلال و قد بلغت نسبة المشاركة فيها 58,07%.

4- الانتخابات التشريعية لسنة 2007 :

جاءت هذه الانتخابات بعد تطورات مهمة شهدتها الساحة السياسية و الاقتصادية أهمها انتخاب "بوتفليقة" لعهدة ثانية و المطالبة بتعديل الدستور لتمكينه من الثالثة ، بعد نجاحه في إقرار مبادرة المصالحة الوطنية عبر استفتاء شعبي ، و نجاحه في احتواء أزمة الهوية في منطقة القبائل ، ناهيك عن ازدهار الوضع الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول ، رغم فضائح الفساد التي كان في مقدمتها فضيحة الخليفة بنك¹⁰ . فحسب المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، فإن ما ميز هذه الانتخابات هو إجرائها في مناخ أمني مميز ، ما جعلها اختبارا مهما للديمقراطية الجزائرية¹¹ ، كما قامت النخبة الحاكمة بضغط من الأحزاب بتعديل قانون البلدية و الولاية و إضافة الإشراف القضائي على الانتخابات ، و تطهير القوائم الانتخابية و برمجتها بالإعلام الآلي على المستوى الوطني ، و استعمال الحبر الانتخابي لمنع تكرار التصويت ، كإجراءات تضمن الشفافية و الحياد الإداري ؛ كما شهدت هذه الانتخابات العديد من الظواهر السياسية منها ارتفاع نسبة مشاركة الأحزاب السياسية التي بلغت 24 حزبا إلا أنها فشلت في تعبئة الجماهير حيث بلغت نسبة المشاركة 35,65%¹² ، مما جعل رئيسة حزب العمال "لويزة حنون" تصف البرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات بأنه "الخطر على الأمة"¹³ ، إلا أن الكثيرين اعتبروا أن هذه النسبة لا تضر بمصداقية البرلمان المنبثق عن هذه العملية ، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بمثيلاتها في الدول الديمقراطية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، لا تتجاوز نسبة المشاركة 40% في الولايات المتحدة الأمريكية ، و لا تتعدى 31% في إيطاليا. وقد أجرى الدكتور "ناصر جابي" دراسة حول الانتخابات التشريعية في الجزائر ، لاحظ من خلالها أن الصراع لا يقتصر فقط على الأحزاب بل هناك صراع آخر بين الشباب و الشيوخ رغم أن نسبة الشباب مرتفعة و نشاطها في الحركات الجمعوية مؤثر، هذا ما يفسر ضعف حركة دوران هذه النخبة. و قد أفرزت الانتخابات التشريعية 2007 عن بقاء حزب جبهة التحرير الوطني حيث لم يغير هذا الوضع من طبيعة النظام السياسي ، الذي وصف بأنه نظام دولاتي يتخذ من الانتخابات وسيلة لتحديد شرعيته أكثر منها وسيلة للتداول على السلطة¹⁴.

5- الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 :

استطاع الرئيس "بوتفليقة" خلال فترت حكمه ابتداء من 1999 ، أن يرضي جميع النخب السياسية في البلاد و أن يقوي شرعيته من ولاءها من خلال برامج الإصلاحية و عدم إقصائه لأي فئة سياسية ، كما استطاع أن يحظى بتأييد الطبقات الاجتماعية عبر خطابه السياسي ، خاصة بعد

إيفائه بوعوده فيما تعلق بإخماد نار الفتنة و استعادة الأمن و الاستقرار ؛ الأمر الذي ساعده في تمرير مشروع التعديل الجزئي للدستور سنة 2008 من أجل عهدة ثالثة ، بذريعة إكمال برنامجه الرامي إلى الإصلاحات السياسية من أجل تدعيم الديمقراطية في البلاد ، فكما كان متوقعا خلف "بوتفليقة" نفسه و فاز بعهدة ثالثة في مشهد أكد جمود النخبة الحاكمة ، و قد جاءت نتائجها كالآتي:

جدول رقم(5) : نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة2009

المرشح	الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	12911705	90,24%
لويزة حنون	حزب العمال	604258	4,22%
موسى تواتي	الجبهة الوطنية الجزائرية	330570	2,31%
محمد جهيد يونس	حركة الإصلاح الوطني	176674	1,37%
علي فوزي ربايع	عهد 54	133129	0,93%
محمد السعيد	مرشح حر	132242	0,92%

المصدر: رئاسة الجمهورية

عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة كبيرة بلغت 74,54%¹⁵ ، و يعود ذلك إلى حسن تنظيم و إعداد الإدارة لها ، كما يلاحظ غياب المرشحين من الوجوه السياسية المعروفة بحجة أنها محسومة مسبقا و ترشح وجوه غير نشطة سياسيا ، عملت فقط على توجيه اتهامات للمرشح "بوتفليقة" باستغلال أموال الخزينة لتمويل حملته الانتخابية و توزيع الريع النفطي على الولايات لكسب المزيد من الشعبية و مسح ديون الفلاحين و دفع أجور العمال و رفع منحة الطلبة الجامعيين قبل الحملة بأيام¹⁶.

6- الانتخابات التشريعية لسنة 2012

جرت الانتخابات التشريعية التعددية في يوم 10 ماي 2012، بمشاركة قياسية من الأحزاب والتيارات السياسية التي أنشأت بمناسبة الإصلاحات السياسية لسنة 2011 حيث بلغت 40 حزبا ، مع تقديم السلطة لضمانات قانونية و سياسية¹⁷ كالعادة ، لكن ذلك لم يمنع من تسجيل ضعف في نسبة المشاركة الانتخابية الإجمالية التي قدرت حسب السلطات بـ 43,14 %، وهي نسبة مقبولة بالنظر إلى التخوف الكبير الذي ساد قبل الانتخابات حول إمكانية إحجام الناخبين عن الإقبال عن صناديق الاقتراع، ولكنها في نفس الوقت تعبر على استمرار ظاهرة العزوف الانتخابي

في الجزائر، ما يلاحظ على هذه النتائج عامة هو تكريسها للتوازنات السياسية القائمة وعدم إحداثها أي تغيير أو مفاجآت على الخريطة السياسية الراهنة حيث بقي حزب السلطة في المقدمة، أعقبتهما أحزاب التحالف الإسلامي، مع الإشارة إلى العدد الكبير الذي حصده جبهة التحرير، والذي قال عنه الكثير من المحللين أن الجبهة لم تحصل عليه وهي في أوج قوتها¹⁸. وارجع الكثير من السياسيين سبب فوز جبهة التحرير إلى عاملين، أولهما الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بوتفليقة" في 8 ماي في ولاية سطيف، وأشار فيه بطريقة ضمنية إلى انتمائه الحزبي، عندما قال إن انتماءه الحزبي «واضح ولا غبار عليه»، وهو ما تم تفسيره بدعوة غير مباشرة منه إلى التصويت لجبهة التحرير الوطني. أما العامل الثاني فهو خلو قوائم الجبهة من المسؤولين القدماء الذين قام "بلخادم" بتوجيه شخصي من "بوتفليقة" بإقصائهم من قوائم الترشيحات¹⁹.

شكلت نتائج الانتخابات، صدمة للتيار الإسلامي الذي كان يمني النفس بفوز كاسح على غرار دول الجوار بفوز حركة النهضة في تونس و الإخوان في مصر و حركة العدالة و التنمية الإسلامي في المغرب ؛ رغم ذلك فإن الايجابي في هذه الانتخابات هو تشتت الأصوات بسبب كثرة الأحزاب مما شكل تنوع في المجلس الشعبي الوطني دون تسجيل أي أغلبية لأي حزب تمنحه حرية صنع القرار مما يعطي للنخبة البرلمانية شبه تحرك نحو الدوران ببروز وجوه جديدة تدخل وسط النخبة السياسية.

9 – الانتخابات الرئاسية لسنة 2014

جاءت هذه الانتخابات في سياق عام اتسم بالصراع و الانقسام خاصة بعد أن أعلن مجدداً "بوتفليقة" عن

ترشحه لعهدة رابعة رغم مرضه ، الأمر الذي فاجئ الجميع و اعتبره آخرون ضغطاً من المؤسسة العسكرية التي لم تجد بديلاً يراعي مصالحها²⁰، كما أن الظروف الدولية لعبت دوراً كبيراً حيث ركزت النخبة الحاكمة على فرضية التهديد الخارجي و المؤامرات التي قد تحاك ضد الجزائر من أجل تعبئة الجماهير للمشاركة في الانتخابات ، كما شهدت الساحة السياسية عدة انقسامات بين مؤيد لترشح "بوتفليقة" و معارض ، مما أدى إلى انقسام النخبة السياسية إلى ثلاثة أصناف ، ضم الأول ما يسمى "جماعة الرئيس" التي تدعم ترشحه لولاية رابعة ، و الثاني يضم مجموعة من الأحزاب تساند المرشح "بن فليس" المنافس الأبرز ، أما الثالثة فتتألف من أحزاب و شخصيات تدعوا إلى مقاطعة الانتخابات²¹ ، و لعل الصنف الأول هو الأقوى بحكم امتلاكه لكل الإمكانيات المادية و البشرية بحكم أنه مكون من النخبة السياسية الحاكمة.

هذه الانتخابات التي جرت في 17 أفريل 2014 ، و شهدت فوزا متوقعا "بوتفليقة" للعهدة الرابعة على التوالي ، ليكون بذلك الرئيس الأكثر بقاءا في سد حكم الجزائر ، الأمر الذي يفسره البعض بأنه إيجابي يُخدم الاستقرار السياسي و الأمني و حتى الاجتماعي للجزائر باعتبار أن البرامج الإصلاحية لم تنتهي بعد ، و يفسره آخرون بأنه جمود و تكلس في حركة دوران النخبة الحاكمة ، مما سيؤثر على مستقبل التنمية في الجزائر ؛ و يرى آخرون أن فوز الرئيس بوتفليقة بعهدة رابعة، يعتبر نجاحا للإستراتيجية التي تبنتها السلطة في التعاطي مع الاستحقاق الرئاسي، من خلال تهيئة الأرضية المناسبة لبروز الوجوه التي خاضت الدور الأول من الرئاسيات، إذ لا يوجد بينها أي من الأسماء المحسوبة على المعارضة التمثيلية وهو ما وضع الناخب أمام حتمية الاختيار بين وجوه متعددة لعملة واحدة.

و الملاحظ من هذه الانتخابات هو تدني نسبة المشاركة التي بلغت 51,70%²² ، مقارنة بالانتخابات الرئاسية في 2009 التي كانت 74,11% ، مما يطرح التساؤل حول ظاهرة العزوف الانتخابي ، و قد جاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (6) : نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2014

الترتيب	المرشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
1	عبدالعزیز بوتفليقة	8,332,598	81,53
2	علي بن فليس	1,244,918	12,18
3	عبدالعزیز بلعيد	34,3627	3,36
4	لويضة حنون	140,253	1,37
5	علي فوزي ربايعين	101,046	0,99
6	موسى تواتي	57,590	0,56

المصدر: وزارة الداخلية الجزائرية، عبر الموقع: www.interieur.gov.dz

عملت النخبة السياسية الحاكمة على فرض عامل الاستقرار السياسي كعامل رئيسي من أجل بلوغ أهدافها خاصة مع التغيرات الإقليمية و الدولية المحيطة بالجزائر و التي شكلت تهديدا كبيرا مباشرا لأمنها و استقرارها ، سواء داخليا أو خارجيا ، و يمكن حصر تداعيات إعادة انتخاب بوتفليقة من هذا المنطلق فيما يلي²³ :

1- استكمال خيار البرامج التنموية الكبرى و التقدم نحو الاستقرار في المجالات الاجتماعية ، و إهمال الجوانب الاقتصادية على أساس النظرة الريعية للسلطة الحاكمة لمفهوم توزيع الثروة و تراكم رأس المال.

2- تراجع مؤشرات الديمقراطية في كل المستويات، و هي المستويات التي صنف فيها النظام الجزائري بعد موجات التغيير التي عرفها الوطن العربي نفسها.

3- الاتجاه نحو إجراء بعض الإصلاحات السياسية الهامشية ، التي لا تساهم في رفع مستوى الممارسة الديمقراطية بقدر ما تسمح بخلق شروط مواتية للسلطة الحاكمة في ظل الظروف التي تمر بها، و من بين هذه الإصلاحات التعديل المرتقب للدستور.

كرست هذه الانتخابات مزيدا من الانقسامات و الصراعات داخل النخبة السياسية الجزائرية ، و برهنت على جمود دوران النخبة الحاكمة ، مما يفتح المجال لطرح عدة تساؤلات من بينها ما يتعلق بما مدى مساهمة الانتخابات في الجزائر كآلية من آليات الديمقراطية من خلال المشاركة و التداول على السلطة و منح الشرعية القانونية في تحقيق التنمية السياسية.

خاتمة :

ركزت النخبة السياسية الجزائرية على الانتخابات كآلية فعالة للتداول على السلطة و إرساء القواعد الحقيقية للديمقراطية كما أعطت آلية الانتخاب الشرعية السياسية لهذه النخبة و خولت لها بذلك البقاء في السلطة بذريعة استكمال البرامج التنموية ، و الإصلاحات السياسية التي انتهجتها ، لكن الملاحظ من خلال استعراض نماذج من الانتخابات التشريعية و الرئاسية أن هناك فرق كبير في نسبة المشاركة فالانتخابات التشريعية تشهد عزوفا للناخبين بفعل عدة عوامل منها عدم الثقة في المنتخبين و عدم كفاءتهم ، أما الانتخابات الرئاسية فهي دائما ما تشهد نسبة مشاركة مرتفعة و تفسير ذلك فعالية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و الاهتمام الواضح من قبل النظام السياسي.

إن سبب التركيز على الانتخابات هو كونها تشكل مظهرا من مظاهر الديمقراطية ، لكن هذه الآلية استعملت في العالم الثالث عموما كوسيلة من الوصول الشرعي للسلطة إلى البقاء الشرعي في السلطة ، فالتحايل و التزوير و عدم شفافية الانتخابات يشكل أهم تحدي للديمقراطيات الصاعدة.

الهوامش :

- ¹ هناء عبيد و آخرون ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر ، القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004، ص151
- ² ناجي عبدالنور ، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010، ص171
- ³ المرجع نفسه، ص172
- ⁴ عبدالنور ناجي ، مرجع سابق، ص168
- ⁵ بومدين طاشمة ، البيروقراطية و التنمية السياسية في الجزائر، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2015، ص396
- ⁶ هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص155
- ⁷ عبدالنور ناجي ، مرجع سابق، ص173
- ⁸ المرجع نفسه، ص170
- ⁹ Frédéric Volpi , **Islam and Democracy : The Failure of Dialogue in Algeria** , London : Pluto Press , 2003,p34
- ¹⁰ عبدالرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر : رؤية ميدانية ، د د ن ، د س ن، ص ص (18 - 19)
- ¹¹ للمزيد أنظر: تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات الرئاسية و التشريعية و الاستفتاءات و الانتخابات الولائية و الجماعية): الجزائر، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية ، برلين ، ألمانيا ، 2007، ص14
- ¹² عبدالنور ناجي ، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص175
- ¹³ عصام بن الشيخ ، انتخابات الرئاسة في الجزائر: دراسة في السلوك التصويتي ، مجلة الديمقراطية ، عدد 22 ، 2007، ص13
- ¹⁴ بومدين طاشمة ، البيروقراطية و التنمية السياسية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص405
- ¹⁵ إعلان المجلس الدستوري رقم 09/01 ، مؤرخ في 13 أبريل 2009 ، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، عدد 22، الصادرة بتاريخ 15 أبريل 2009، ص3
- ¹⁶ عصام بن الشيخ ، مرجع سابق
- ¹⁷ للمزيد حول الضمانات المقدمة حول الانتخابات التشريعية لسنة 2012 ، أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية <http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=50&s=23>
- ¹⁸ سعاد حفاف ، الانتقال السلمي للحكم في الجزائر ، مجلة الديمقراطية ، د ع ، 2014 ، ص18
- ¹⁹ المرجع نفسه
- ²⁰ Farid Alilat , **Algérie : Bouteflika les secrets du quatrième mandat** , Jeune Afrique Le :21/04/2015
- ²¹ بوعلام غمراس ، انتخابات الرئاسة الجزائرية تقسم الطبقة السياسية إلى ثلاث مجموعات ، الشرق الأوسط، 2014/3/12
- ²² الموقع الرسمي لوزارة الداخلية ، www.interieur.gov.dz
- ²³ مراد بن سعيد، انتخابات الرئاسة الجزائرية: تراجع أم تقدم ؟ ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد43-44، صيف-خريف2014، ص51